

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/29/Add.1
3 March 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والستون

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين

تقرير المقرر المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية
التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، السيد جون دوغارد

موجز

في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، اتفق رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس وزراء إسرائيل آرييل شارون، في اجتماعهما في شرم الشيخ، على وقف لإطلاق النار وافقت بموجبه فلسطين على وقف جميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين ووافقت إسرائيل على الكف عن كل نشاط عسكري ضد الفلسطينيين.

وفي تاريخ إعداد هذا التقرير، ظل وقف إطلاق النار سارياً، بالرغم من الانتهاكات المرتكبة على الجانبين. وقد أدى إلى تحسّن كبير في حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، إذ أُفرج عن ٥٠٠ سجين وتشير التقارير إلى أن هناك ٤٠٠ سجين آخر سيُفرج عنهم قريباً. وسُمح لـ ٤٥ فلسطينياً رُحّلوا إلى غزة والخارج، في أعقاب حصار كنيسة المهدي في عام ٢٠٠٢، بالعودة إلى الضفة الغربية. وتوقفت أعمال القتل أو الاغتيالات التي كان جيش الدفاع الإسرائيلي يستهدف بها الناشطين. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه سيكف عن عقوبة هدم المنازل المملوكة لمركبي أعمال العنف ضد الإسرائيليين. وسُمح لعدد متزايد من العمال والتجار الفلسطينيين بدخول إسرائيل من قطاع غزة. وأُلغيت بعض نقاط التفتيش في الضفة الغربية ومن المزمع تسليم السلطة الفلسطينية السيطرة على خمس مدن.

وهذه التغييرات أو الإصلاحات، مهما بلغت أهميتها، لا تعالج الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ألا وهي المستوطنات، والجدار، ونقاط التفتيش وحواجز الطرق، وحصار غزة واستمرار سجن ما يزيد على ٧ ٠٠٠ فلسطيني.

وهناك ما يزيد على ١٠٠ مستوطنة في الضفة الغربية وغزة، يسكنها نحو ٤٠٠ ٠٠٠ مستوطن، منهم نحو ١٨٠ ٠٠٠ مستوطن يعيشون في منطقة القدس الشرقية. وبالرغم من تأكيدات الحكومة الإسرائيلية بأن نمو المستوطنات قد جُمّد أو أنه يقتصر على النمو الطبيعي، فقد زاد عدد المستوطنين في الواقع على نحو يتجاوز الزيادة في عدد سكان إسرائيل نفسها. ومن المؤسف أن إسرائيل تسمح بأن تتحكم مصالح مستوطناتها في سياساتها تجاه فلسطين. فالجدار الذي تقوم إسرائيل ببنائه حالياً في فلسطين، على سبيل المثال، يُقصد به إلى حد بعيد حماية المستوطنات. ووقوف المستوطنات عقبة في سبيل إيجاد حل قائم على وجود دولتين في الشرق الأوسط بات واضحاً بصورة متزايدة.

وقد أفتت محكمة العدل الدولية بأن الجدار الذي تقوم إسرائيل ببنائه في الضفة الغربية مخالف للقانون الدولي. وبالرغم من ذلك، تواصل إسرائيل بإصرار بناء الجدار، وإن كانت قررت مؤخراً تقليل ما تستولي عليه من الأراضي الفلسطينية في هذه العملية. وتعتبر إسرائيل الجدار تدبيراً أمنياً. ومن ثم فإنه يتطلب اهتماماً عاجلاً بما أن الأمن، وفقاً لاتفاق شرم الشيخ، هو محور الاهتمام الحالي. وهناك فرق بين التدابير الأمنية المشروعة والتدابير الأمنية غير المشروعة. وبناء الجدار داخل الأراضي الفلسطينية (خلافاً لبنائه على طول الخط الأخضر أو داخل إسرائيل) هو تدبير أمني غير مشروع وينبغي وقفه فوراً وعدم إحالته إلى مجال "مباحثات الوضع الدائم". وسيشكل عدم القيام بذلك دليلاً آخر على عزم إسرائيل على ضم الأراضي الفلسطينية وتعريض هدنة هشة للخطر.

ووجود عدة مئات من نقاط التفتيش وحواجز الطرق والخنادق وغير ذلك من المعوقات جعل الحركة في الأراضي الفلسطينية معاناة قاسية للسكان. وتدعي إسرائيل أنها قامت مؤخراً بتقليل عدد نقاط التفتيش إلى حد كبير.

لكن معظم نقاط التفتيش الدائمة التي يحرسها جيش الدفاع الإسرائيلي مستمرة في عملها؛ ولا تزال هناك "نقاط تفتيش طائرة" (أي نقاط تفتيش مؤقتة على الطرق)؛ ومعظم حواجز الطرق مستمرة على هيئة كتل إسمنتية أو تلال ترابية أو خنادق، ولا يزال إغلاق الطرق الفرعية مستمراً. وتظل عمليات إغلاق وسد الطرق التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي أشد صرامة من أي وقت مضى. وقد لاحظ المقرر الخاص في الواقع تشديداً للإجراءات في نقاط التفتيش مقارنة بزياراته السابقة.

وتغير طابع القدس وبيت لحم بصورة كبيرة من جراء بناء الجدار وتأثرت حياة سكانهما تأثراً شديداً بالقيود المفروضة على الحركة، وعمليات الإغلاق ومصادرة الممتلكات. وفضلاً عن ذلك، من المحتمل مطالبة سكان القدس بالحصول على تصاريح خاصة من السلطات العسكرية الإسرائيلية للتوجه إلى رام الله. وسيرغم ذلك سكان القدس الشرقية على الاختيار بين الحفاظ على روابطهم برام الله والتخلي عن حقوق إقامتهم في القدس ويدخل في سلسلة التدابير الرامية إلى ترسيخ ضم إسرائيل غير المشروع للقدس الشرقية.

وهناك حالياً ما يزيد على ٧ ٠٠٠ سجين فلسطيني في السجون الإسرائيلية، منهم أكثر من ٨٥٠ معتقلاً إدارياً (الأشخاص المحتجزون بدون محاكمة). وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أطلق سراح ٥٠٠ سجين. غير أن هؤلاء السجناء كانوا غالباً من السجناء المحكوم عليهم بالسجن لمدة قصيرة أو السجناء الذين أوشكوا أن يستكملوا مدة العقوبة. والمطلوب من إسرائيل هو خطوة جريئة على غرار ما قامت به مجتمعات انتقالية أخرى أفرجت عن السجناء لتعزيز السلم.

إن عزم حكومة إسرائيل على إجلاء ٨ ٥٠٠ مستوطن من غزة وتفكيك مستوطناتها في غزة يسترعي الاهتمام الدولي بطبيعة الحال. وهي خطوة شجاعة من جانب إسرائيل، وخطة تفرق المجتمع الإسرائيلي. لكنها خطوة صائبة وعلى المعنيين بحقوق الإنسان والقانون الإنساني في الأراضي الفلسطينية أن يعترفوا بذلك. غير أن تفكيك المستوطنات في غزة لا يعني أن تتحرر غزة من السيطرة الإسرائيلية ولا انتفاء صفة إسرائيل كقوة محتلة وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

إن هذه المرحلة هي مرحلة أمل لإسرائيل وفلسطين على حد سواء. ولكي يستمر وقف إطلاق النار يجب أن تمارس السلطة الفلسطينية سيطرتها على الجماعات النشطة المسؤولة عن أعمال العنف ضد جيش الدفاع الإسرائيلي والمستوطنين داخل فلسطين وعن أعمال التفجير الانتحارية داخل إسرائيل. ولا غنى كذلك عن وفاء إسرائيل بتعهداتها. غير أن كف إسرائيل عن نشاطها العسكري ضد الفلسطينيين لا يكفي وحده. فعليها أن تعالج على وجه السرعة أسباب حركة الناشطين الفلسطينيين، أي القضايا المؤدية إلى الإرهاب ضد الشعب الإسرائيلي. وعلى إسرائيل أن تسعى للإفراج عن السجناء، والتخلي عن نقاط التفتيش وإزالة الجدار، وإخلاء جميع المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية. وما لم تفعل ذلك، فإنها ستهدد فرصة للسلام قد لا تسنح مرة أخرى.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	١	 مقدمة
٥	٢	 أولاً - الانتفاضة
٥	٣ - ٥	 ثانياً - الهدنة
٦	٦ - ٩	 ثالثاً - المستوطنات
٧	١٠ - ١٥	 رابعاً - الجدار
٩	١٦	 خامساً - نقاط التفتيش وعمليات الإغلاق وحواجز الطرق
١٠	١٧ - ١٩	 سادساً - القدس وبيت لحم
١١	٢٠	 سابعاً - السجناء
١١	٢١ - ٢٢	 ثامناً - غزة
١٢	٢٣	 تاسعاً - خاتمة

مقدمة

١- يستند هذا التذييل إلى زيارة قام بها المقرر الخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة من ١٣ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد أمضى المقرر الخاص يومين في غزة وخمسة أيام في الضفة الغربية وإسرائيل. وفي أثناء ذلك، عقد لقاء مع رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس، ومسؤولين فلسطينيين آخرين؛ وأجرى مقابلات مع محاورين مستقلين ومنظمات غير حكومية في فلسطين وإسرائيل؛ وتحدث مع ممثلي الوكالات الدولية. وأدلى ببيان بشأن عمليات هدم المنازل أمام لجنة تابعة للكنيسة وشارك في نقاش حول هذا الموضوع أمام اللجنة. وفي غزة، قام بزيارة مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وأنقاض المنازل المهدمة في رفح وخان يونس وجباليا. وزار أنحاء واسعة من الضفة الغربية بغية الحصول على معلومات مباشرة عن بناء الجدار وعمليات الإغلاق ونقاط التفتيش. وفي أثناء ذلك، زار الجدار في منطقة القدس/بيت لحم، ونابلس وسلفيت، ورام الله، والجدار على الجانبين الغربي والشرقي لجنين.

أولاً - الانتفاضة

٢- أسفرت الانتفاضة الثانية، التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عن معاناة كبيرة لشعبي فلسطين وإسرائيل؛ إذ سقط فيها ٣٣٠٠ قتيل فلسطيني على أيدي جيش الدفاع الإسرائيلي والمستوطنين. وقتل منفذو عمليات التفجير الانتحارية والناشطون الفلسطينيون قرابة ١٠٠٠ إسرائيلي. وعانى الأطفال معاناة بالغة: فقد قتل في الصراع ٦٢٧ طفلاً فلسطينياً و١١٢ طفلاً إسرائيلياً. (وقد تجلّى تأثير الانتفاضة على الأطفال بوضوح للمقرر الخاص في هذه الزيارة بلقاءاته مع زملاء التلميذة نوران إياد ديب البالغة من العمر عشرة أعوام، التي قتلت بنيران جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء وجودها في فناء مدرسة "باء" الابتدائية التابعة للأونروا في مدينة رفح في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ومع والد فتاة إسرائيلية بالغة من العمر ١٥ عاماً، قتلت في عملية تفجير انتحارية في القدس). ويعاني المدنيون في كلا المجتمعين من الرعب: إذ يعيش الإسرائيليون في حالة خوف من منفذي عمليات التفجير الانتحارية وقذائف القسام بينما يهدد جيش الدفاع الإسرائيلي والمستوطنون حياة الفلسطينيين. ولحق دمار شديد بالملكات الفلسطينية: إذ دمر الجيش ١٧٠ منزلاً واقتلعت الأشجار والمحاصيل من الأراضي الزراعية. وأدت القيود المفروضة على حرية الحركة إلى خسائر ضخمة للدخل في فلسطين، كما أدت إلى البطالة والفقر. (يعيش نصف الفلسطينين تحت خط الفقر). وتأثرت الرعاية الصحية والتعليم بشدة بالقيود المفروضة على الحركة. ولم تسلم إسرائيل من تأثير الحصار الذي فرضته على الأراضي الفلسطينية. فقد أدى إنفاق الحكومة الإسرائيلية على بناء الجدار واحتلالها لفلسطين إلى تخفيضات كبيرة في نظام الرعاية الاجتماعية الإسرائيلي، وإلى زيادة البطالة والفقر.

ثانياً - الهدنة

٣- في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، عقد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون لقاء في شرم الشيخ، بمصر، أعلنوا في إثره التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وافقت بموجبه فلسطين على وقف جميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين ووافقت إسرائيل على الكف عن كل نشاط عسكري ضد الفلسطينيين.

٤ - وحتى كتابة هذا التقرير، ظل وقف إطلاق النار سارياً، بالرغم من الانتهاكات التي وقعت على الجانبين. (ففي ٢٥ شباط/فبراير، أسفرت عملية تفجير انتحارية وقعت في تل أبيب عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة ٥٠ شخصاً بجروح. وفي أثناء زيارة المقرر الخاص، قتلت القوات الإسرائيلية أربعة فلسطينيين - أحدهم صبي بالغ من العمر ١٥ عاماً قُتل لقيامه بقذف السيارات الإسرائيلية بالحجارة احتجاجاً على بناء الجدار بالقرب من بيتونيا - ووقعت ١١ عملية توغل عسكري أسفرت عن ١٠ عمليات توقيف). وأدى وقف إطلاق النار إلى تحسّن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير: فقد تم الإفراج عن ٥٠٠ سجين وتشير التقارير إلى أن هناك ٤٠٠ سجين آخر سيفرج عنهم قريباً. وسمح لـ ٤٥٠ فلسطينياً تم ترحيلهم إلى غزة والخارج، في أعقاب حصار كنيسة المهدي في عام ٢٠٠٢، بالعودة إلى الضفة الغربية. وتوقفت أعمال القتل أو الاغتيالات التي كان جيش الدفاع الإسرائيلي يستهدف بها الناشطين، والتي أسفرت حتى الآن عن سقوط ٤٦٩ قتيلاً (١٨١ شخصاً مستهدفاً و٢٨٨ شخصاً من الأبرياء في أماكن الحوادث). وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه سيكف عن اللجوء إلى عقوبة هدم المنازل المملوكة لمرتكبي أعمال العنف ضد الإسرائيليين. وسمح لعدد متزايد من العمال والتجار الفلسطينيين بدخول إسرائيل من قطاع غزة. وأُلغيت بعض نقاط التفتيش في الضفة الغربية ومن المزمع تسليم السلطة الفلسطينية السيطرة على خمس مدن (رام الله وأريحا وبيت لحم وطولكرم وقلقيلية). ويمكن القول بصورة عامة إن حجم العنف العسكري ضد الشعب الفلسطيني قل بصورة كبيرة لكنه لم يتوقف تماماً.

٥ - وهذه التغييرات أو الإصلاحات، مهما بلغت أهميتها، لا تتصدى للمؤسسات والأدوات الرئيسية التي تنتهك حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ألا وهي المستوطنات، والجدار، ونقاط التفتيش وحواجز الطرق، وحصار غزة، واستمرار سجن ما يزيد على ٧٠٠٠ فلسطيني.

ثالثاً - المستوطنات

٦ - هناك أكثر من ١٠٠ مستوطنة في الضفة الغربية وغزة يسكنها نحو ٤٠٠٠ مستوطن، منهم نحو ١٨٠٠٠٠ مستوطن يعيشون في منطقة القدس الشرقية. وقد حرص المقرر الخاص على عدم استخدام مصطلحي المستعمرات والمستعمرين، المفضلين لدى أكثر المعارضين تشدداً، في وصف المستوطنات والمستوطنين. ومع ذلك يثور التساؤل عما إذا لم يكن الوقت قد حان لأن يغير المجتمع الدولي أسلوبه، لأن المستوطنات تشكل بالفعل شكلاً من أشكال الاستعمار الاستيطاني في عالم يجرم الاستعمار. وقد كانت سياسات القوى الإمبريالية الغربية فيما مضى محكومة أو متأثرة في الداخل والخارج بالمصالح الاستعمارية. وهذا هو الحال فيما يتعلق بإسرائيل. فحماية وتعزيز مصالح مستعمراتها/مستوطناتها يحكمان سياساتها تجاه فلسطين. وبدون المستوطنات، يكون الحل القائم على وجود دولتين ممكناً؛ وبها، يصبح مستحيلاً.

٧ - وبالرغم من تأكيدات حكومة إسرائيل بتجميد نمو المستوطنات أو قصره على النمو الطبيعي، فقد زاد عدد المستوطنين في الواقع على نحو فاق الزيادة في سكان إسرائيل نفسها. ففي عام ٢٠٠٤، زاد عدد المستوطنين، وفقاً لسجل السكان بوزارة الداخلية الإسرائيلية، بنسبة ٦ في المائة مقابل معدل نمو يقل عن ٢ في المائة في إسرائيل نفسها. ويجري توسيع المستوطنات الحالية وبناء مستوطنات جديدة، إما بموافقة الحكومة صراحة أو بموافقتها الضمنية على البؤر

الاستيطانية التي تتحول في الوقت المناسب إلى مستوطنات. وتشير حركة السلام الآن إلى أن هناك ٩٩ بؤرة استيطانية من هذا النوع في الضفة الغربية.

٨- وكما ذكر في التقرير الرئيسي المقدم إلى الدورة الحادية والستين للجنة (E/CN.4/2005/29)، أنشئت طرق التفافية للربط بين المستوطنات ولربط المستوطنات بإسرائيل يحظر على الفلسطينيين استعمالها. واضطر الفلسطينيون إلى استخدام الطرق الفرعية وهي طرق سيئة أو تعترضها نقاط التفتيش أو الحواجز. وتقدمت حكومة إسرائيل، إدراكاً منها لهذه المشكلة، إلى الجهات المانحة بطلب تمويل إنشاء طرق جديدة للفلسطينيين. وهذا مثال آخر يوضح كيفية سماح إسرائيل بتغليب مصالح مجتمع المستوطنين على مسؤوليتها الواضحة كقوة محتلة عن توفير المرافق الأساسية للأشخاص المحميين الخاضعين لسيطرتها.

٩- وتعارض المستوطنات مع الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وهي المادة التي تحظر نقل "جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها". وقد أكدت محكمة العدل الدولية بالإجماع عدم شرعية المستوطنات وبناء الجدار لحماية المستوطنات في فتاها الصادرة بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (الفقرتان ١٢٠ و ١٢٢؛ ورأي القاضي بيورغنتال المخالف، الفقرة ٩). وتشكل المستوطنات عملاً غير مشروعاً وللمجتمع الدولي مصلحة قانونية ومعنوية في إزالتها. ولا يمكن أن يترك تفكيك المستوطنات في الضفة الغربية لـ "مباحثات الوضع الدائم" بين الإسرائيليين والفلسطينيين وهي المباحثات التي لم يحدد موعداً لها. ويجب تفكيكها على غرار مستوطنات غزة.

رابعاً - الجدار

١٠- إن الجدار الذي تقوم إسرائيل بتشييده حالياً في الأراضي الفلسطينية غير مشروع (انظر فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما سبق مناقشته في التقرير الرئيسي (E/CN.4/2005/29)، الفقرات من ٢ إلى ٤). ومع ذلك، رفضت حكومة إسرائيل قبول هذه الفتوى وفضلت بحكم محكمتها العليا في قضية بيت سوريك (نوقش أيضاً في التقرير الرئيسي، الفقرتان ٥ و ٦) وهو الحكم الذي يقضي بأن يعكس مسار الجدار تناسباً بين مقتضيات أمن إسرائيل واحتياجات الفلسطينيين الإنسانية. (وخلافاً لمحكمة العدل الدولية، قررت المحكمة العليا الإسرائيلية أن من حق إسرائيل كقوة محتلة أن تقوم بتشييد الجدار كتدبير أمني). وبناء على ذلك، قررت حكومة إسرائيل في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بناء أجزاء جديدة من الجدار أقرب إلى الخط الأخضر - وهو الحدود المعترف بها بين إسرائيل وفلسطين.

١١- وبمقتضى هذا القرار، سيصل طول الجدار، بعد إتمامه، إلى ٦٧٠ كيلومتراً مقابل ٦٢٢ كيلومتراً وهو طول المسار السابق. ويمتد المسار الجديد ١٣٥ كيلومتراً على طول الخط الأخضر مقابل ٤٨ كيلومتراً فيما يتعلق بالمسار السابق. وسيتبع المسار الجديد للجدار الخط الأخضر، أو يقترب منه، في مرتفعات الخليل. وسيتوغل بعمق أكبر في الأراضي الفلسطينية شمالاً ليشمل المستوطنات الواقعة في كتلة غوش إيتزيون، والتي يزيد عدد سكانها على ٥٠.٠٠٠ مستوطن. وهذا القرار سيخفض مساحة الأراضي الفلسطينية المصادرة إلى نحو ٧ في المائة، مقابل ١٢,٧ في المائة سابقاً.

ولا يزال قرار ضم مستوطنات أريئيل وعمانوئيل ومعالي أدوميم إلى الجانب الإسرائيلي من الجدار "بانتظار إتمام الأعمال التفصيلية لهيئة الأركان". وعندما يتم ذلك، ستُدرج نسبة تناهز ١٠ في المائة من الأراضي الفلسطينية داخل إسرائيل. ويشمل الجدار، على الجانب الإسرائيلي ١٠٠ ١٧٠ مستوطن (بخلاف المستوطنين الموجودين في القدس الشرقية) و ٤٩ ٤٠٠ فلسطيني. والإصرار على بناء الجدار حول ٥٦ مستوطنة إنما يؤكد الرأي الذي أعرب عنه المقرر الخاص في تقريره الرئيسي ألا وهو أن الغرض الرئيسي من الجدار ليس الأمن بل دمج المستوطنات (الفقرة ٢٧).

١٢- ولا يوجد ما يشير إلى وقف بناء الجدار أو تنفيذ نظامه لمراعاة اتفاق شرم الشيخ. وقد شاهد المقرر الخاص الجرافات العاملة في بناء الجدار في عدة أماكن، بما في ذلك عناتا، بالرغم من صدور أمر محكمة بوقف تشييد الجدار. وقد توقف البناء في بعض الأماكن (كما هو الحال بالقرب من سلفيت/إسكاكا على الطرف الشرقي لـ "إصبع أريئيل"، التي زارها المقرر الخاص) لكن هذا التوقف هو مجرد توقف مؤقت تنفيذاً لأوامر المحكمة. وفضلاً عن ذلك، بدأ تشييد "الخطات" الرئيسية على طول الجدار. وبعضها (كما هو الحال في بيتونيا) سيكون "تجارياً" للشاحنات بينما سيكون بعضها الآخر للمشاة والسيارات. (ويبدو أن إسرائيل حاولت، دون جدوى حتى الآن، تأمين التمويل الخارجي لهذه الخطات). والوصول إلى منطقة التماس أو المنطقة المغلقة (أي المساحة بين الجدار والخط الأخضر) يتم بصورة كبيرة عن طريق البوابات الزراعية، التي يصل عددها حالياً إلى ٥٥ بوابة لا يُسمح للفلسطينيين بالمرور إلا عبر ٢١ بوابة منها فقط. ولا يزال نظام الإدارة العسكرية المتبع في منطقة التماس يثير شواغل إنسانية خطيرة. وتشير لجنة أوكسفام إلى أن "الحياة تعطلت بالنسبة لمزارعي وسكان المنطقة المغلقة. وأصبح عدد كبير منهم معتمداً على المعونة الغذائية وعاجزاً عن الزراعة أو التنقل من أجل العمل أو تحقيق دخل" (Briefing Paper 62: "Protecting civilians: a cornerstone of Middle East", p. 19). وقد تجلّى مؤخراً أثر جديد وغير متوقع للجدار: ففي قلقيلية حال الجدار دون تشتت مياه الأمطار، مما سبب فيضانات غريبة وأضراراً خطيرة بالمتعلقات المتاحة للجدار.

١٣- وزار المقرر الخاص برطعة الشرقية في المنطقة المغلقة. ولا يستطيع سكانها البالغ عددهم ٤ ٠٠٠ نسمة المرور إلا عبر بوابة واحدة، هي بوابة ريكان، إلى الضفة الغربية؛ بينما تقتصر بوابة أم الريحان على أطفال المدارس المقيمين بالقرب منها. (وقد مُنع المقرر الخاص من المرور عبر هذه البوابة الأخيرة). وقد حدّ ذلك بصورة خطيرة من فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والسلع الاستهلاكية الأساسية والأغذية والمياه في الضفة الغربية. ومما زاد من تفاقم الحالة أن معصرة الزيتون الوحيدة في برطعة الشرقية قد دُمرت في عام ٢٠٠٤ بالرغم من صدور أمر محكمة وأن هناك صعوبات تعترض تسويق محصول الزيتون بسبب القيود المفروضة على نقل الزيتون إلى إسرائيل أو الضفة الغربية.

١٤- وبات الجدار يُنظر إليه بصورة متزايدة على أنه الحدود الجديدة الفاصلة بين إسرائيل وفلسطين بدلاً من الخط الأخضر. كما اعتبر أن تحديد مسار الجدار وفقاً لحكم المحكمة العليا الإسرائيلية في قضية بيت سوريك يضيفي شرعية على "الحدود" الجديدة. وفي عام ٢٠٠٣، حذر المقرر الخاص من أن الجدار هو "فعل مرئي وواضح من أفعال ضم الأراضي وراء ستار الأمن" (E/CN.4/2004/6، الفقرة ٦). وقد استهزأ الكثيرون في ذلك الحين بهذا التحذير باعتباره مبالغاً. أما الآن فهو رأي مسلّم به.

١٥ - وقد أعقب بناء الجدار اتفاق أو سلو بمفهومه المتمثل في ترك مسائل معينة لـ "مباحثات الوضع الدائم" في تاريخ لاحق غير محدد. وتعتبر إسرائيل الجدار تدبيراً أمنياً. وهو بذلك يتطلب اهتماماً عاجلاً بما أن محور الاهتمام الحالي، وفقاً لاتفاق شرم الشيخ، هو الأمن. وهناك فرق بين التدابير الأمنية المشروعة والتدابير الأمنية غير المشروعة. وقد أوقفت إسرائيل صواباً أعمال القتل والاعتقال الموجهة نحو أشخاص محددين وعمليات هدم المنازل باعتبارها تدابير أمنية غير مشروعة. لكن بناء الجدار داخل الأراضي الفلسطينية (وليس بمحاذاة الخط الأخضر أو داخل إسرائيل) هو أيضاً تدبير أممي غير مشروع وينبغي وقفه في الحال وعدم إرجائه إلى "مباحثات الوضع الدائم". وعدم القيام بذلك سيشكل دليلاً آخر على عزم إسرائيل ضم الأراضي الفلسطينية وتعريض الهدنة الهشة للخطر.

خامساً - نقاط التفتيش وعمليات الإغلاق وحواجز الطرق

١٦ - إن وجود عدة مئات من نقاط التفتيش وحواجز الطرق والخنادق وغير ذلك من العقبات قد جعل التنقل في الأراضي الفلسطينية معاناة أليمة للسكان. وتدعي إسرائيل أنها قامت مؤخراً بتخفيض عدد نقاط التفتيش بصورة كبيرة. وهناك دلائل على ذلك: فعلى سبيل المثال، تبين للمقرر الخاص أن نقطة تفتيش شيف شومرون في قضاء نابلس قد أزيلت. غير أن معظم نقاط التفتيش الدائمة التي يحرسها جيش الدفاع الإسرائيلي لا تزال تعمل؛ كما أن "نقاط التفتيش الطائرة" (أي نقاط التفتيش المؤقتة على الطرق) مستمرة؛ ولا تزال معظم الحواجز المقامة على الطرق مستمرة، على هيئة كتل إسمنتية أو تلال ترابية أو خنادق ولا يزال إغلاق الطرق الفرعية قائماً. وفضلاً عن ذلك، يفرض جيش الدفاع الإسرائيلي إغلاق الطرق وسدها بصرامة أكثر من أي وقت مضى. وقد وجد المقرر الخاص تشديداً للإجراءات عند نقاط التفتيش مقارنة بما كان عليه الحال في زيارته السابقة. وفي غزة، تسببت نقطة تفتيش أبو هولي التي تقطع الطريق السريع المار بوسط غزة في حالات تأخير أطول من المعتاد؛ واكتظت نقطة تفتيش التفاح التي تحرس مدخل المواصي بالنساء والأطفال والشيوخ الذين ينتظرون بصبر، لعدة أيام في بعض الحالات، للعودة إلى منازلهم (لا يسمح للرجال بين سن ١٦ و ٣٥ عاماً بالعودة إلى المواصي)؛ وكان الانتظار طويلاً عند إريتر حيث التقينا بامرأة تحمل تصريحاً للتوجه إلى مستشفى في إسرائيل وتنتظر في سيارة إسعاف منذ فترة تجاوزت ست ساعات لكي يسمح لها جيش الدفاع الإسرائيلي بالعبور. وفضلاً عن ذلك، لم يُسمح لنا بزيارة الجدار على طول الحدود بين مصر وغزة في رفح إذ كانت هذه المنطقة قد أُغلقت مؤخراً أمام الزائرين الأجانب. ولا تزال نابلس معزولة عن العالم الخارجي: فقد كان المرور عبر نقطة تفتيش هواره مزعجاً أكثر من أي وقت مضى؛ وقد اعترضت سيارة همفي تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي سيارتنا على الطريق المؤدية إلى البادان وأمرتنا بالعودة إلى نابلس. وفي قضاء جنين منعنا من المرور في معبر زراعي بمنطقة التماس في أم الریحان، وفي تياسير، بالقرب من طوباس، قابلنا بدوية مريضة تحمل بطاقة هوية إسرائيلية رفض السماح لها بالتوجه إلى مستشفى في طوباس. ثم سمح لها جندي من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بدا عليه الحرج بدخول الضفة الغربية بناء على طلبنا). وكان التفتيش يتم بالأسلوب التحكيمي المألوف في نقاط التفتيش الواقعة في أفضية القدس وبيت لحم ورام الله: إذ لم نواجه صعوبات فيما يتعلق بوثائقنا في بعض نقاط التفتيش بينما أثار جنود جيش الدفاع الإسرائيلي صعوبات بشأن وثائق السفر الدولية في نقاط تفتيش أخرى. وفي أحد الأيام، عند مرورنا بمعبر بيت إيل متجهين إلى رام الله، تظاهر الجنود المكلفين بحراسة نقطة التفتيش بالنوم على الطريق في استهانة واضحة بسيارة الأمم المتحدة التي نستقلها. وهذه التجارب الشخصية تثبت أنه لم يحدث تخفيف للإجراءات عند نقاط التفتيش. كما أنها تعطي فكرة عن التجارب التي يواجهها من يستقلون

السيارات التي تحمل شعار الأمم المتحدة. وإذا كان الركاب المتمتعون بالامتيازات يواجهون هذه المعاملة ويشهدون هذه الأحداث، فمن الصعب تصور حالة الذل والإحباط والكرب التي يعاني منها الفلسطينيون العاديون في حياتهم اليومية. واتفاق شرم الشيخ مهما بلغت أهميته في إقرار السلم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لن يكون له تأثير يذكر على الحياة الفلسطينية حتى تتم معالجة القيود المفروضة على حرية حركة الفلسطينيين.

سادساً - القدس وبيت لحم

١٧- تغيّر طابع القدس وبيت لحم إلى حد كبير من جراء بناء الجدار وتأثر سكانهما بصورة كبيرة بالقيود المفروضة على التنقل وعمليات الإغلاق ومصادرة الممتلكات. وقد قام المقرر الخاص بزيارة الجدار في قرى بدو وبيت سوريك وبيتونيا وقلنديا والرام وحزما وعناتا وأبو ديس والولجة ومستوطنة بيطار عيليت ومقبرة راشيل في بيت لحم. وقد أطلعته عضو مجلس محلي في بدو على الصعوبات التي سيواجهها المزارعون في زراعة أراضيهم على الجانب الآخر من الجدار؛ وقابل رجلاً في عناتا أرغم على مشاهدة جرافة تدمر أرضه لبناء الجدار بالرغم من صدور أمر محكمة بوقف البناء؛ وتحادث مع أسرة في أبو ديس صادر جيش الدفاع الإسرائيلي فندقها على جانب الجدار بالقدس باعتباره موقعاً أمنياً؛ وشاهد الجدار الرهيب المحيط بمقبرة راشيل الذي قضى على حي تجاري من أحياء بيت لحم كان ينبض بالنشاط. وبالرغم من أن مقبرة راشيل هي مكان مقدس لليهود والمسلمين والمسيحيين، فقد أغلقت فعلياً أمام المسلمين والمسيحيين. وفضلاً عن ذلك، أرغم ٧٢ متجراً من مجموع ٨٠ متجراً بالحى على الإغلاق.

١٨- وهناك ما يدعو سكان القدس الفلسطينيين إلى الخوف من مصادرة ممتلكاتهم ومن تقييد حريتهم في الحركة بصورة كبيرة. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قررت حكومة إسرائيل، بناء على إلحاح اثنين من وزرائها، أن تطبق قانوناً خاصاً بملكية الغائب في القدس الشرقية يسمح للدولة بمصادرة الممتلكات بدون دفع تعويض لأصحابها على أساس أن المالك ليس من سكان القدس. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، قام النائب العام الإسرائيلي بإلغاء هذا القرار لكن سكان القدس يخشون من احتمال إعادته.

١٩- ومن الأمور الأشد إزعاجاً الخوف من مطالبة سكان القدس الشرقية بالحصول على تصاريح خاصة من السلطات العسكرية الإسرائيلية للتوجه إلى رام الله. فالأمر العسكري ٣٧٨ المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ يقضي بأن يحصل المواطنون الإسرائيليون وسكان إسرائيل الدائمون على موافقة مسبقة لزيارة مدن الأراضي الفلسطينية. وبالنظر إلى الروابط الاجتماعية القوية تاريخياً بين القدس الشرقية ورام الله، فإن الأمر لم يطبق على سكان القدس الشرقية الفلسطينيين، الذين تربط الآلاف منهم علاقات عمل وعلاقات أسرية وثقافية متينة بالمجتمع الفلسطيني في رام الله. غير أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد بدأ مؤخراً في طلب تصاريح من سكان القدس الشرقية الفلسطينيين الذين يقومون برحلات يومية إلى رام الله عن طريق نقطة تفتيش قلنديا. وتشير التقارير حالياً إلى أن الأمر العسكري ٣٧٨ سيطبق بعد تموز/يوليه ٢٠٠٥، عند الانتهاء من بناء الجدار حول القدس، على جميع سكان القدس الشرقية الراغبين في السفر إلى رام الله. وهذا القانون، الذي سيرغم سكان القدس الشرقية على الاختيار بين الحفاظ على روابطهم برام الله والتخلي عن حقوق إقامتهم في القدس، يدخل في إطار التدابير الرامية إلى ترسيخ ضم إسرائيل غير المشروع للقدس الشرقية، وينتهك قرارات مجلس

الأمن والجمعية العامة التي أكدت من جديد أن التدابير الإدارية والتشريعية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس الشرقية باطلة ولاغية.

سابعاً - السجناء

٢٠- يوجد في الوقت الحالي ما يزيد على ٧ ٠٠٠ سجين فلسطيني في السجون الإسرائيلية، منهم ما يزيد على ٨٥٠ معتقلاً إدارياً (أي الأشخاص المحتجزون بدون محاكمة). وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أُفرج عن ٥٠٠ سجين. غير أن هؤلاء السجناء كانوا غالباً من السجناء المحكوم عليهم بعقوبة سجن قصيرة المدة أو أوشكوا أن يستكملوا مدة العقوبة الخاصة بهم. وبالرغم من المطالبات بالإفراج عن جميع السجناء، أعلنت إسرائيل أنها لن تفرج عن السجناء المحكوم عليهم بمدد سجن طويلة أو المتورطين في قتل إسرائيليين. وهذه مسألة شائكة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. إذ يرى الفلسطينيون أن الحكم على حسن نوايا إسرائيل في مرحلة وقف إطلاق النار الراهنة سيعتمد بدرجة كبيرة على الإفراج عن السجناء. وتواجه الحكومة الإسرائيلية، من ناحية أخرى، معارضة داخلية للإفراج عن السجناء. والمطلوب من إسرائيل هو خطوة جريئة، على غرار ما قامت به مجتمعات انتقالية أخرى أفرجت عن السجناء لتعزيز السلم.

ثامناً - غزة

٢١- إن عزم حكومة إسرائيل على إجلاء ٨ ٥٠٠ مستوطن من غزة وتفكيك مستوطناتها في غزة يسترعي الاهتمام الدولي بطبيعة الحال. وهو خطوة شجاعة من جانب إسرائيل، وخطة تمزق المجتمع الإسرائيلي. لكنها خطوة صائبة وينبغي أن يعترف بصوابها جميع من يشعرون بالقلق إزاء حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الأراضي الفلسطينية.

٢٢- غير أن تفكيك المستوطنات في غزة لا يعني تحرر غزة من السيطرة الإسرائيلية أو انتفاء صفة إسرائيل كقوة محتلة وفقاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. فغزة في الوقت الحاضر هي سجن مزود بجدران وسياح وجنود لمراقبة حدوده الخارجية وحراس سجن ممثلين في جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الذين يفرضون قيوداً صارمة على الحركة الداخلية للمدنيين الفلسطينيين ويراقبون سلوك الفلسطينيين داخل غزة. وإذا كان الانسحاب الإسرائيلي من غزة سيزيل آليات المراقبة القسرية الداخلية، كما هو مأمول، فإنه لن يلغي حصار غزة الخارجي أو يعالج الأزمة الإنسانية الناجمة عن إغلاق غزة. وفضلاً عن ذلك، هناك خوف حقيقي من قيام إسرائيل، قبل مغادرة غزة، بإخلاء شريط عرضه ٣٠٠ متر على طول الحدود الفاصلة بين غزة ومصر (طريق فيلادلفي) مما يؤدي إلى هدم مئات المنازل برفح. ولذلك هناك ضرورة قصوى لدراسة وضع غزة في المستقبل دراسة أشمل. وقد سبق أن أوضح المقرر الخاص أن إسرائيل ستظل قوة محتلة لأغراض اتفاقية جنيف الرابعة - وهو رأي شاركه فيه الخبراء القانونيون لحكومة إسرائيل في تقرير نُشر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وأحكام الاتفاقية لن تسري جميعها إذا ما كفت إسرائيل عن ممارسة السيطرة الداخلية على الأراضي لكن عدداً كبيراً منها سيظل سارياً في ضوء سيطرة إسرائيل الخارجية وقدرتها على ممارسة السيطرة الداخلية إذا ما قررت ذلك. وهناك ضرورة بالتالي لأن تتفق إسرائيل والمجتمع الدولي على القيود الإنسانية التي ستخضع لها إسرائيل في سيطرتها على غزة بعد انسحابها.

تاسعا - خاتمة

٢٣ - إن هذه المرحلة هي مرحلة أمل بالنسبة لإسرائيل وفلسطين. ولكي يستمر وقف إطلاق النار، يجب أن تمارس السلطة الفلسطينية سيطرتها على مجموعات الناشطين المسؤولة عن العنف ضد جيش الدفاع الإسرائيلي والمستوطنين داخل فلسطين وعن عمليات التفجير الانتحارية داخل إسرائيل. وهناك دلائل تشير إلى احتمال نجاح السلطة الفلسطينية في هذا المسعى. فقد أُنهكت الانتفاضة الثانية الفلسطينيين وأدت إلى معاناة بالغة، وتوجه مجموعات الناشطين، وبخاصة حماس، اهتمامها حالياً إلى المشاركة في العملية السياسية الفلسطينية. ومن المهم بنفس الدرجة أن تفي إسرائيل بتعهداتها. غير أن كف إسرائيل عن نشاطها العسكري ضد الفلسطينيين لا يكفي وحده. إذ يجب أن تعالج، على وجه السرعة، أسباب حركة الناشطين الفلسطينيين، أي القضايا المؤدية إلى الإرهاب ضد الشعب الإسرائيلي. وعليها أن تتصدى في الأجل الطويل لمسائل عودة اللاجئين ووضع القدس والاحتلال، ولكن عليها في الأجل القصير أن تسعى للإفراج عن السجناء والتخلي عن نقاط التفتيش وتفكيك الجدار وإخلاء جميع المستوطنات الموجودة في الأراضي الفلسطينية. وما لم تفعل ذلك، فإنها ستهدر فرصة للسلام قد لا تسنح مرة أخرى.

— — — — —